

أثر محددات السلامة المصرفية في المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق: دراسة تحليلية للمدة (2024/2015)

The impact of banking safety determinants on the composite index of financial stability in Iraq: An analytical study for the period (2024/2015)

م.م مناف محمد خليل

Assistant Lecturer Manaf Mohammed Khaleel

manaf.m@s.uokerbala.edu.iq

جامعة الفرات الأوسط التقنية / كلية البوليتكنك / كربلاء

AL-furat Al-Awsat Technical University/
Polytechnic College / Karbala

المستخلص: هدف البحث الى بيان مسار المؤشر التجميعي للاستقرار المالي وتحليل مكوناته الفرعية ومصفوفة أوزانه يأتي هذه البحث لتساعد في تقديم قراءة تحليلية نقدية لهذه العلاقة الأثرية، محاولة فك الارتباط بين المتغيرات الجزئية للمصارف والنتيجة الكلية للاستقرار المالي في بيئة تتسم بالتحويلات الرقمية المتسارعة والضغوط التنظيمية المتزايدة، مما يوفر رؤية علمية لمستقبل النظام المالي العراقي وقدرته على الصمود أمام الأزمات المستقبلية حيث افترض البحث فرضية رئيسية مفادها يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات السلامة المصرفية في رفع قيمة المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق وتوصل البحث الى الدور الواضح لمؤشر الاقتصاد الكلي اذ ابت التحليل المالي والذي اعتمد متغير ضابط كان قد قلل من حدة الازمات ومنع الانهيار للاستقرار المالي فترات الركود كما اوصى البحث ضرورة التنسيق المستمر بين السياسة النقدية (البنك المركزي) والسياسة المالية (وزارة المالية) لضمان بيئة اقتصادية كلية مستقرة تسند الأداء المصرفي وتعزز الاستقرار المالي الشامل.

الكلمات المفتاحية: السلامة المصرفية، مؤشرات السلامة المصرفية، الاستقرار المالي

Abstract: This study aimed to elucidate the trajectory of the composite Financial Stability Index and analyze its sub-components and weighting matrix. It contributes to a critical analytical reading of this causal relationship, attempting to decouple the microvariables of banks from the overall financial stability score in an environment characterized by rapid digital transformation and increasing regulatory pressures. This provides a scientific perspective on the future of the Iraqi financial system and its resilience to future crises. The study posited a main hypothesis: that banking soundness determinants have a statistically significant impact on raising the value of the composite Financial Stability Index in Iraq. The study concluded that the macroeconomic indicator plays a clear role, as the financial analysis, which relied on a control variable, mitigated the severity of crises and prevented the collapse of financial stability during periods of recession. The study recommended the necessity of continuous coordination between monetary policy (Central Bank) and fiscal policy (Ministry of Finance) to ensure a stable macroeconomic environment that supports banking performance and enhances overall financial stability.

Keywords: Banking soundness, banking soundness indicators, financial stability, composite Financial Stability Index

1. المقدمة

تسعى الدول الى تحقيق الاستقرار المالي بالشكل الأمثل فهو ركيزة أساسية وشرط جوهري لاستدامة النمو الاقتصادي الشامل وعلى وجه الخصوص الاقتصادات في الدول النامية وفي ظل المشهد المالي العالمي المعاصر الذي يتسم بالتذبذب والترابط الوثيق لم يعد مفهوم الاستقرار المالي مقتصرًا على سلامة المصارف بشكل فردي بل انه أصبح أكثر شمولية مع حضانة النظام المالي ليكون ركيزة أساسية قادرة على امتصاص الازمات والصدمات دون التعرض لحالات التعثر النظامي وفي العراق على وجه التحديد في اقتصاد يتسم بالطبيعة الريعية والذي يتأثر بشكل مباشر باي تقلبات في أسعار النفط العالمية مع حدوث أي انتكاسة او رواج في الأسعار الامر الذي يؤثر على بشكل واضح على مستويات السيولة وجودة الموجودات في الجهاز المصرفي ومن خلال الفترة الممتدة بين 2024/2015 واجه الاقتصاد العراقي متمثلا بالقطاع المصرفي العديد من التحديات تارة

امنية وتارة أخرى اقتصادية الامر الذي أدى الى تبني معايير الرقابة الدولة والامثال بشكل أساسي لمتطلبات بازل 3 والاستمرار بالسعي الى الإصلاح المالي وصولاً الى التحولات الجوهرية في 2024 المرتبطة بالرقابة الرقمية والمنصة الإلكترونية ولتحقيق ذلك استخدم البنك المركزي العراقي أداة قياس تتسم بالدقة والشمولية وتمثل بالمؤشر التجميعي للاستقرار المالي اذ يدمج هذا المؤشر بين مؤشرات السلامة المصرفية ومؤشرات الاقتصاد الكلي وبالرغم من ذلك يبقى السؤال حول مدى فاعلية محددات السلامة المصرفية (كفاية رأس المال، السيولة، جودة الموجودات، والربحية) قائماً في تحريك هذا المؤشر وتوجيهه نحو الاستقرار.

ومن هنا يأتي هذه البحث لتساعد في تقديم قراءة تحليلية نقدية لهذه العلاقة الأثرية، محاولةً فك الارتباط بين المتغيرات الجزئية للمصارف والنتيجة الكلية للاستقرار المالي في بيئة تتسم بالتحولات الرقمية المتسارعة والضغوط التنظيمية المتزايدة، مما يوفر رؤية علمية لمستقبل النظام المالي العراقي وقدرته على الصمود أمام الأزمات المستقبلية.

2. المنهجية

2.1 مشكلة البحث

يمكن تلخيص مشكلة البحث بالتساؤل الاتي "إلى أي مدى تساهم محددات السلامة المصرفية في تعزيز قيمة المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق؟". ويتفرع من هذا التساؤل عدة استفسارات:

1. هل تمتلك المصارف العراقية المصداقات الرأسمالية الكافية لامتصاص الصدمات وفق معايير بازل 3
2. كيف أثرت تقلبات جودة الموجودات (الديون المتعثرة) على مرتبة العراق في مؤشر الاستقرار المالي خلال مدة البحث؟
3. ما هو الوزن النسبي لأثر كل محدد من محددات السلامة في استقرار النظام المالي الكلي؟

2.2 أهمية البحث

يستمد هذه البحث أهميتها من كونها تتصدى لواحد من أكثر الملفات حساسية في الاقتصاد العراقي، وتتجلى هذه الأهمية في المحاور الآتية:

1. بيان الى أي مدى نجحت المصارف العراقية في الامتثال الى معايير بازل 3 وما هو انعكاس ذلك على قوة النظام المالي بمواجهة الاهتزازات الخارجية المتمثلة بالأزمات الاقتصادية
2. تشخيص القدرة على مواجهة الازمات في فترة اتسمت بالعديد من الصدمات (أزمة النفط 2015، جائحة كورونا 2020، وتغيرات سعر الصرف 2023) من خلال تحليل أداء مؤشرات السلامة لفهم كيفية صمود الاستقرار المالي.
3. اختبار قدرة المؤشر التجميعي على عكس الواقع الحقيقي للسلامة المصرفية والتنبؤ بالأزمات المالية
4. توفير قاعدة بيانات تحليلية تساعد المخطط المالي في البنك المركزي على تقييم المخاطر النظامية وبناء قراراتهم على أسس رقمية موثقة.

2.3 أهداف البحث

1. تحليل واقع محددات السلامة المصرفية في العراق للمدة (2024/2015)
2. تتبع مسار المؤشر التجميعي للاستقرار المالي وتحليل مكوناته الفرعية ومصفوفة أوزانه.
3. قياس وتحليل أثر (كفاية رأس المال، السيولة، جودة الموجودات، الربحية) في تعزيز الاستقرار المالي العراقي.

2.4 فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات السلامة المصرفية في رفع قيمة المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق".

الفرضيات الفرعية:

- الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال والاستقرار المالي.
- الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الديون المتعثرة (NPLs) والاستقرار المالي.

2.5 حدود البحث

- الحدود المكانية: القطاع المصرفي العراقي.
- الحدود الزمانية: المدة من عام 2015 إلى عام 2024.

2.6 مجتمع وعينة الدراسة

القطاع المصرفي العراقي

2.7 الأساليب الإحصائية المستخدمة

برنامج الاكسيل و SPSSV23 لاختبار الفرضية الرئيسية للبحث تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد حيث تم اعتماد المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق باعتباره كمتغير تابع فيما كانت المتغيرات المستقلة متمثلة بمؤشر كفاية رأس المال ونسبة القروض المتعثرة وللتحكم في تأثير الظروف الاقتصادية تم استخدام مؤشر الاقتصاد الكلي كمتغير ضابط .

3. الجانب النظري

3.1 مفهوم السلامة المصرفية

هناك وجهات نظر عديدة حول مفهوم السلامة المصرفية إذ يمكن ان تعرف على انها عملية أساسية لجعل الأنشطة والعمليات المصرفية تتم بأفضل شكل ممكن وذلك من خلال مراقبة للأخطار المحتملة وبهدف تحديد حالات الضعف إن وجدت خلال فترة زمنية معينة مثل القروض والاستثمارات والسيولة، بما يضمن استقرار وتوازن النظام المالي ككل (Dawood, 2024: 338)، ويمكن ان تعرف أيضا على انها مؤشرات المتانة الرصينة للمصارف والتي لها دور في تحديد مستويات الأداء المالي وبيان نقاط القوة والضعف في النظام المصرفي فهي من الإجراءات الاستباقية الوقائية التي تتخذها المصارف لتحقيق الاستقرار المالي للنظام المصرفي وتعكس السلامة المصرفية قدرة المصارف على تحمل الأوضاع والظروف العدائية الصعبة، مثل التغيرات الجوهرية في القطاع، الأزمات الاقتصادية، الكوارث الطبيعية، أو تداعيات التحرير المالي (Talhi, 2021: 371)، تُعرف السلامة المصرفية بأنها عملية تدقيقية شاملة للعمليات والأنشطة الاقتصادية ترتكز على مراقبة المخاطر المصرفية بفاعلية بما يضمن التوازن بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة كالادخار، والاستثمار، والائتمان المصرفي، وخلق السيولة (Handhal & Khalaf, 2023:117).

3.2 أهمية السلامة المصرفية

تكمّن أهمية السلامة المصرفية في كونها تمثل الركيزة التي تقوم بحماية النظام المالي من الصدمات ولربما الانهيار حيث تضمن استدامة التنمية الاقتصادية ويمكن تلخيص هذه الأهمية في النقاط الجوهرية التالية: (Santoso & Batunanggar, 2007:17)، (Hassan, 2022: 76)، (Bitetto et al., 2021:2)

1. الشفافية: أن وجود السلامة المصرفية يعمل على تقليل عدم تماثل المعلومات وتساعد في تقييم المخاطر بدقة أكبر وبأسعار أفضل، كما وتعزز من أهمية أنشأ الأدوات المصرفية عند تعرضها للمخاطرة وتساعد في تحسين قدرة المشاركين (المساهمين) في أداء عملهم في القطاع المصرفي.
2. اللامركزية: حيث لها دور في الحد من الصدمات التي تحدث في القطاع المصرفي في حال وجود عدد من المصارف في القطاع المالي، فإن فشل إحدى هذه المصارف لا يؤثر على القطاع المالي للمصارف الأخرى.
3. الكفاءة: يتضح دورها في العمليات المصرفية فهي تمثل قدرة المصرف على استخدام موارده بالشكل الأمثل لتحقيق أكبر قدر ممكن من الخدمات المصرفية كما أنها تسهم في تحقيق مكاسب عامة في النظام المصرفي والاقتصاد الحقيقي.
4. الوصول إلى الخدمات المصرفية وملاءمتها: إذ يؤدي الحصول على الخدمات المصرفية وملاءمتها على سلامة القطاع المالي والحفاظ عليه من الصدمات الخارجية التي تزعزع حركة القطاع المالي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص.

3.3 الركائز الأساسية لتحقيق السلامة المصرفية

لغرض تحقيق السلامة المصرفية يجب ان تتوفر مجموعة من الركائز نستعرض أهمها: (Yousif, 2019:290)

1. توفر ظروف اقتصادية مستقرة على المستوى الكلي
2. بنى تحتية سليمة يمكن الاعتماد عليها
3. وجود نظام رقابة فعال على المصارف بشكل عام والخاصة منها على وجه الخصوص
4. سلامة الأدوات المصرفية المستخدمة
5. جهاز مصرفي سليم ونزاهه في نظام لمدفوعات
6. العمل على تنظيم القطاع المصرفي لضمان سلامته ولحماية الجمهور والاقتصاد من الفزع المصرفي.

3.4 مؤشرات السلامة المالية

يمكن اعتبار مؤشرات السلامة المالية جزء الإحصاءات الاقتصادية التي تهتم بتخصصات القياس الاقتصادي، التي تعتمد على مفاهيم المحاسبة المالية المتقدمة توجد العديد من مؤشرات السلامة المالية المعتمدة في تحليل السلامة في القطاع المصرفي والمعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي ويمكن توضيح أبرزها في التالي:

1. مؤشر كفاية رأس المال: يمتاز مؤشر كفاية رأس المال بأنه أحد أبرز المؤشرات المالية المستخدمة في تحديد السلامة المصرفية والهادفة الى تحقيق الاستقرار المالي على مستوى القطاع ومن ثم تعزيز الملائمة المالية وتعزيز من قدرته على تحمل وامتصاص الصدمات والخسائر الأمر الذي ينعكس بشكل جيد وإيجابي على سلامة الوضع المالي للمصرف على شكل فردي وللقطاع بشكل عام (Shabeeb & Faisal, 2024: 220)
2. مؤشر السيولة المالية: يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المصادر المالية المتوفرة على تغطية الالتزامات في موعد استحقاقها اذا يساعد وجود نسبة سيولة على القيام بالأنشطة المطلوبة ومواجهه الحالات الطارئة اذا انها تعبر عن العلاقة بين النقد الموجودات القابلة للتحويل الى نقد بسرعة وبين الالتزامات المالية واجبة السداد في تاريخ محدد (2012: 71) (Gittman,

3. مؤشر الربحية: يعكس مؤشر الربحية الجودة التي تتمتع بها إدارة المصرف واستراتيجياتها وكفاءتها والقدرة على إدارة المخاطر فهي تمثل قوة المركز المالي اذا انها النسبة التي تستخدم لقياس قدرة المصرف على تحقيق أرباح من الأنشطة التي يقوم بها (Fares & Kadhim, 2021:238)
4. مؤشر جودة الموجودات: يعد الهدف الاساس من قياس هذا المؤشر عرض كم تشكل نسبة القروض المتعثرة من اجمالي القروض كونها الجزء الأهم في عمليات المصرف والتي لها علاقة مباشرة في تحقيق الأرباح وان المحافظة على نسبة منخفضة من ذلك هو هدف المصارف اذا ان ارتفاعها يؤدي بالضرورة الى زيادة الخسارة في القروض وبالتالي سيولة منخفضة وارباح معدومة (Sangmi & Nazir, 2010: 44).

3.5 مفهوم الاستقرار المالي

الاستقرار المالي هو حالة يكون فيها النظام المالي قادراً على أداء وظائفه الرئيسية الثلاث بكفاءة عالية في آن واحد. أولاً، يُسهّل النظام المالي بكفاءة وسلاسة عملية توزيع الموارد بين المدخرين والمستثمرين، وتوزيع الموارد الاقتصادية عموماً. ثانياً، تُقيّم المخاطر المالية المستقبلية وتُسعر بدقة معقولة، وتُدار بشكل جيد نسبياً. ثالثاً، يكون النظام المالي في حالة تسمح له باستيعاب المفاجآت والصدمات المالية والاقتصادية الحقيقية بسهولة، إن لم يكن بسلاسة تامة (Schinasi, 2004:10)، يمثل الاستقرار المالي أحد الركائز الأساسية في السياسات العامة والأبحاث الاقتصادية المعاصرة، وعلى الرغم من وجهات النظر المتعددة حول تحديده مفهومه الدقيق، إلا أن أهميته برزت بشكل متزايد في أعقاب الأزمات المالية العالمية، حيث بدأ يتبلور تدريجياً في الخطاب الأكاديمي والمؤسسي الدولي (Stanciu, 2019:33)، يعد الاستقرار المالي ركيزة أساسية تحمي الاقتصاد من التقلبات والأزمات الطارئة فهو يعمل كدرع لضمان التوازن المالي ويتحقق الاستقرار عندما يتمكن النظام من توزيع الموارد المالية بكفاءة، وإدارة المخاطر بفعالية، وامتلاك المرونة الكافية لامتصاص الصدمات الاقتصادية المفاجئة. (433: 2018: Lukytawati, & Dienillah).

3.6 أهداف الاستقرار المالي

يهدف الاستقرار المالي إلى تحقيق الاتي (3 : Morgan & Pontines , 2014) :

1. ان الهدف الذي يسعى الاستقرار المالي الى تحقيقه هو خلق جهاز مصرفي له المقدرة على امتصاص ومواجهة الازمات المالية
2. تطوير أداء النظام المالي بشكل عام
3. المساهمة باستقرار الوضع الاقتصادي في البلد بشكل عام فضلاً عن منع انتقال تداعيات وآثار السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي.
4. يساهم في تطبيق أفضل الممارسات والعمليات المالية المصرفية.
5. تمكين صانعي السياسات والقرارات المالية من تحديد مواطن الضعف المحتملة في مراحل مبكرة قبل انفجار فقاعة الأسعار مما يتطلب تصحيحاً قسرياً للأسعار الحالية.

3.7 المؤشر التجميعي للاستقرار المالي

هو أداة تحليلية تستخدم لقياس السلامة والاستقرار في النظام المالي، فهي تعتمد على مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية مثل (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، السيولة، الربحية، إضافة إلى مؤشرات الاقتصاد الكلي كالتضخم والنمو الاقتصادي) بهدف توفير رؤية شاملة عن الأوضاع المالية ودعم اتخاذ القرارات للحفاظ على الاستقرار (Central Bank of Iraq, 2024:53)، يُعد المؤشر التجميعي نموذجاً حديثاً يستخدم في تحليل السلامة المالية للمصارف، حيث يتمركز على معايير حيوية في التقييم مثل كفاية رأس المال، جودة الموجودات، السيولة، والربحية. وان أهميته الأكاديمية والرقابية يمكن ان تبرز في كونه أداة تمكن الحكومات والدائنين من التنبؤ بالأزمات المالية وتقييم كفاءة الإدارة من خلال مقارنة النسب الفردية بالمؤشر العام الامر الذي يضمن استقرار القطاع المصرفي باعتباره المحرك الأساسي لتدفق الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام (Obaidi & Maktoof, 2022:35).

4. الجانب التطبيقي

يوضح هذا الجز من البحث قياس اثر المحددات للسلامة المصرفية على الاستقرار المالي في العراق للفترة (2015/2024) وذلك من خلال مسارين الأول يتخصص بالتحليل المالي للبيانات المستخرجة من تقارير البنك المركزي حول الاستقرار المالي وذلك من خلال فحص وتوصيف واقع مؤشرات السلامة المصرفية ولبیان المصدات المالية وقدرتها على مواجهة الازمات ومن ثم يهتم المسار الثاني بالتحلل الاحصائي الذي يركز على قياس طبيعة وقوة علاقات الارتباط والآخر بين محددات السلامة المصرفية وبين مؤشر الاستقرار المالي الكلي، لاستخلاص رؤية علمية دقيقة حول مدى كفاءة السياسات الاحترازية المتبعة

4.1 التحليل المالي

يستعرض الجدول (1) مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي العراقي خلال مدة البحث (2024/2015) ويتضح من خلاله التالي:

- ان نسبة مؤشر كفاية رأس المال (CAR) كانت قوية جداً عام 2015 اول سنوات البحث بنسبة 23.40%، إلا أن هذه النسبة قد انخفضت تدريجياً لتصل إلى أدنى مستوياتها 13.80% في العام 2020 نتيجة الصدمات الاقتصادية نتيجة جائحة كوفيد 19 وعن الاستمرار في التحليل لباقي سنوات البحث نلاحظ أن الارتفاع اللاحق إلى 19.80% عام 2024 يمثل نجاحاً في سياسات التحوط الرقابية.

الجدول (1): مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي العراقي

السنة	كفاية رأس المال (CAR)	الديون غير العاملة (NPLs)	نسبة السيولة القانونية	العائد على الموجودات (ROA)
2015	23.40%	6.40%	94%	0.40%
2016	18.20%	10.30%	85%	0.20%
2017	14.30%	11.20%	88%	0.20%
2018	14.30%	12.70%	100%	0.40%
2019	15.30%	11.00%	105%	1.00%
2020	13.80%	12.60%	103%	0.50%
2021	14.70%	13.50%	104%	1.10%
2022	18.40%	10.50%	115%	1.30%
2023	19.10%	9.20%	118%	1.50%
2024	19.80%	8.70%	122%	1.60%

المصدر: بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للبنك المركزي

- شهد مؤشر القروض المتعثرة زيادة واضحة ابتداء من 2015 وصولاً إلى أعلى مستوى من الخطورة للقروض المتعثرة في عام 2021 إذ بلغت النسبة 13.5% وقد يعود السبب في ذلك بالركود الحاصل ما بعد جائحة كوفيد 19 ولكن الأمر الذي يقلل نوعاً ما من شدة ذلك أنه خلال عام 2024 يلاحظ أن النسبة عاودت إلى الانخفاض مسجلة 8.70% وهذا يعكس تطوراً في نظم الاستعلام والرقابة الائتمانية.

- أما بالنسبة لمؤشرات السيولة والربحية يلاحظ أن النسبة قد ازدادت بالتدريج حتى عام 2024 مسجلة أعلى نسبة سيولة بمقدار 122% الأمر الذي يمنح اماناً مطلقاً ضد المخاطر المحتملة لكنه يشير في الوقت ذاته إلى ضعف في توظيف هذه السيولة في قنوات استثمارية منتجة تزامناً مع نمو الربحية (ROA) إلى 1.60%، مما يدعم قدرة المصارف على التمويل الذاتي و يعزز من قدرة المصارف على التمويل الذاتي وبناء الاحتياطات لتدعيم الاستقرار المالي.

أما الجدول (2) فهو يوضح أن الاستقرار المالي في العراق مرهون بأداء المصارف، حيث يشكل "مؤشر القطاع المصرفي" ثقلًا نسبياً قدره 53% وهذه النسبة تعكس على أي حال في أرقام الجدول (1) سبباً فورياً بنسبة تزيد عن النصف في استقرار النظام المالي الكلي فهو رقم يزيد عن النصف على باقي المؤشرات (مؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر سوق رأس المال ومؤشر الدورة المالية) إذ شكلت مجتمعة نسبة 47%.

الجدول (2): مصفوفة الأوزان النسبية لمكونات مؤشر الاستقرار المالي في العراق

المحور (المؤشر الرئيسي)	الوزن النسبي في الاستقرار	أهم المتغيرات الفرعية المكونة له
مؤشر القطاع المصرفي (BI)	53%	كفاية رأس المال، جودة الموجودات، السيولة، الربحية
مؤشر الاقتصاد الكلي (EI)	24%	نمو الناتج المحلي، التضخم، احتياطات العملة
مؤشر سوق رأس المال (CI)	15%	مؤشر سوق الأوراق المالية، القيمة السوقية
مؤشر الدورة المالية (FI)	8%	فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي
المجموع الكلي	100%	مؤشر الاستقرار المالي التجميعي

المصدر: بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للبنك المركزي

بالنظر إلى جدول رقم (3)، فقد سجل مؤشر الاستقرار المالي أدنى قيمة له عند 0.418 عام 2021 ويمكن تفسير هذا الانخفاض بأنه نتيجة حتمية للانخفاض في أداء القطاع المصرفي للعام ذاته قبل أن يستقر المؤشر عند 0.504 عام 2024 بفضل تحسن

مؤشر الاقتصاد الكلي ويمكن ان يلاحظ في عام 2019 كان الأفضل استقراراً بقيمة بلغت 0.593 يرجع هذا التعافي بشكل كبير إلى تحسن مؤشر الاقتصاد الكلي الذي ارتفع إلى 0.175 في عام 2024.

الجدول (3): السلسلة الزمنية للمؤشرات المجمعة (2015-2024)

السنة	مؤشر الاستقرار المالي	مؤشر القطاع المصرفي	مؤشر الاقتصاد الكلي
2015	0.474	0.29	0.06
2016	0.478	0.219	0.109
2017	0.42	0.202	0.136
2018	0.586	0.254	0.193
2019	0.593	0.287	0.172
2020	0.494	0.266	0.144
2021	0.418	0.215	0.119
2022	0.462	0.279	0.156
2023	0.521	0.301	0.121
2024	0.504	0.182	0.175

المصدر: بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للبنك المركزي

ويتضح من خلال الجداول أعلاه ان هناك علاقة عكسية واضحة بين نسبة القروض المتعثرة والاستقرار المالي حيث بلغت نسبة القروض المتعثرة ذروتها في عام 2021 مسجلة نسبة (13.50%) الامر الذي أدى مباشرة إلى هبوط مؤشر الاستقرار المالي لأدنى مستوياته (0.418) هذا يؤكد أن سلامة المحفظة الائتمانية هي المحرك الأكثر تأثيراً في استقرار النظام المالي العراقي نظراً للوزن الكبير للقطاع المصرفي (53%)

ونلاحظ ان الارتفاع في كفاية رأس المال قد ساهم (19.80%) والسيولة (122%) في عام 2024 في خلق حالة من الصمود للنظام المالي وعلى الرغم من التراجع في قيمة مؤشر القطاع المصرفي في 2024 الا ان كان لكفاية رأس المال والسيولة الأثر الكبير في عدم تدهور الاستقرار المالي الكلي بل حافظت عليه في منطقة الاستقرار عند 0.504.

من خلال كل ما سبق يمكن التوصل الى ان محددات السلامة المصرفية (خاصة جودة الموجودات وكفاية رأس المال) هي الأساس للاستقرار المالي في العراق ولان القطاع المصرفي استحوذ على أكثر من نصف الأهمية النسبية للاستقرار (53%) فان الاهتمام في تحسين وتعزيز سلامة هذا القطاع يعد الضمان الأكيد لاستقرار الاقتصاد العراقي وحمايته من الهزات المالية.

4.2 اختبار الفرضية الرئيسية

لاختبار الفرضية الرئيسية للبحث تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد حيث تم اعتماد المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق باعتماده كمتغير تابع فيما كانت المتغيرات المستقلة متمثلة بمؤشر كفاية رأس المال ونسبة القروض المتعثرة وللتحكم في تأثير الظروف الاقتصادية تم استخدام مؤشر الاقتصاد الكلي كمتغير ضابط وعليه فان الفرضية الرئيسية قد نصت على "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات السلامة المصرفية في رفع قيمة المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق".

جدول (1) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

R	R ²	Adjusted R ²	F	Sig
0.635	0.403	0.105	1.353	0.343

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSSV23

أظهرت نتائج تحليل الانحدار ان قيمة (R) معامل الارتباط المتعدد بلغ (63.5%) الامر الذي يشير الى وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع اما قيمة معامل التحديد (R²) بلغت (40.3%) وهي تشير الى ان جزء من التغيرات الحاصلة في قيمة المؤشر التجميعي للاستقرار المالي يمكن ان يفسر من خلال المتغيرات المستقلة في النموذج وبلغت قيمة اختبار (F) للنموذج 1.353 عند مستوى دلالة Sig 0.343 وهي اكبر من 0.05 مما يدل على ان النموذج الكلي غير معنوي احصائياً وعليه فانه لا يمكن الجزم بوجود اثر لمحددات السلامة على قيمة المؤشر التجميعي للاستقرار المالي خلال مدة البحث وبالتالي رفض الفرضية الرئيسية التي مفادها يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات السلامة المصرفية في رفع قيمة المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق

4.2.1 اختبار الفرضية الفرعية الأولى

تنص الفرضية الفرعية الأولى على أنه:

"توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال والاستقرار المالي".

جدول (2) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

المتغير المستقل	B	Beta	t	Sig	اتجاه العلاقة
كفاية رأس المال (CAR)	-0.381	-0.207	-0.201	0.843	عكسية

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSSV23

أظهرت نتائج التحليل أن معامل كفاية رأس المال بلغ (-0.381)، وقيمة $t = -0.207$ عند مستوى دلالة 0.843، مما يدل على أن العلاقة غير معنوية إحصائياً، كما أن اتجاهها جاء عكسياً وليس طردياً وبالتالي رفض الفرضية الفرعية الأولى التي مفادها "توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال والاستقرار المالي".

4.2.2 اختبار الفرضية الفرعية الثانية

تنص الفرضية الفرعية الثانية على أنه:

"توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الديون المتعثرة (NPLs) والاستقرار المالي".

جدول (3) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

المتغير المستقل	B	Beta	t	Sig	اتجاه العلاقة
نسبة الديون المتعثرة (NPLs)	-1.523	-0.543	-0.584	0.581	عكسية

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSSV23

أظهرت النتائج أن معامل الانحدار بلغ (-1.523) بقيمة $t = -0.584$ ومستوى دلالة 0.581، مما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين الديون المتعثرة والاستقرار المالي، وهو ما يتفق مع الأدبيات المصرفية، إلا أن هذه العلاقة غير معنوية إحصائياً وبالتالي رفض الفرضية الفرعية الثانية التي مفادها توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الديون المتعثرة (NPLs) والاستقرار المالي.

4.2.3 نتائج المتغير الضابط

تم إدخال مؤشر الاقتصاد الكلي (Macro Index) بوصفه متغيراً ضابطاً للتحكم في تأثير الظروف الاقتصادية الكلية.

جدول (4) نتائج المتغير الضابط

المتغير الضابط	B	Beta	t	Sig	اتجاه العلاقة
مؤشر الاقتصاد الكلي (Macro Index)	1.090	0.707	1.846	0.114	طردي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSSV23

أظهرت النتائج أن معامل الانحدار بلغ 1.090 بقيمة $t = 1.846$ ومستوى دلالة 0.114، مما يشير إلى وجود علاقة طردية بين تحسن الظروف الاقتصادية الكلية والاستقرار المالي، إلا أن هذه العلاقة لم تكن معنوية إحصائياً. وفي الختام تشير نتائج الاختبار للانحدار المتعدد إلى عدم وجود أثر معنوي إحصائياً لمحددات السلامة المصرفية المتمثلة في كفاية رأس المال ونسبة الديون المتعثرة، مع إدخال مؤشر الاقتصاد الكلي كمتغير ضابط، في تفسير التغيرات في المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق خلال فترة البحث. وعلى الرغم من أن نسبة الديون المتعثرة أظهرت علاقة عكسية مع الاستقرار المالي بما يتوافق مع الأدبيات المصرفية، إلا أن هذه العلاقة لم تكن ذات دلالة إحصائية.

5. الاستنتاجات والتوصيات

5.1 الاستنتاجات

1. يتضح من خلال جدول الاوزان النسبية ان القطاع المصرفي يشكل (53%) من قيمة الاستقرار المصرفي وهذا يدل على ان الاستقرار المالي في العراق يعتمد على الاستقرار المصرفي وان أي خلل فيه سوف يؤثر بشكل كبير على الاستقرار العام في البلد
2. تؤثر جودة الموجودات الائتمانية بشكل واضح على الاستقرار المالي حيث كان ارتفاعها في 2021 أدى الى انخفاض الاستقرار المالي الى اقل مستوى له خلال فترة البحث (0.418).
3. اظهر التحليل المالي في عام 2024 مستوى سيولة مرتفع بلغ 122% وهذا مؤشر إيجابي وسلبي في ذات الوقت حيث يعتبر امان مالي يمكن الاعتماد عليه وسلبي لأنه يدل على وجود أموال كبيرة معطلة غير مستثمرة تساعد على التنمية الاقتصادية في حال توظيفها بشكل مثالي
4. الدور الواضح لمؤشر الاقتصاد الكلي اذ ابت التحليل المالي والذي اعتمد متغير ضابط كان قد قلل من حدة الازمات ومنع الانهيار للاستقرار المالي فترات الركود
5. وعند اجراء التحليل الاحصائي لفرضية البحث والفرضيات الفرعية تبين ضعف النموذج في تفسير التغيرات التي تطرأ على الاستقرار المالي من خلال محددات الاستقرار المصرفي
6. تبين أن مؤشر الاقتصاد الكلي (الذي يضم التضخم والناتج المحلي) هو الأكثر قرباً للتأثير في الاستقرار المالي مقارنة بالمؤشرات المصرفية الامر الذي يفسر ان النظام المالي في العراق مرتبط بشكل مباشر باستقرار أسعار النفط والإنفاق الحكومي أكثر من جودة الميزانيات المصرفية

5.2 التوصيات

1. ضرورة ان تقوم المصارف بتطوير أدوات الاستعلام الائتماني ووضع ضوابط صارمة لمنح القروض لتقليل نسبة الديون المتعثرة، باعتبارها المهدد الأول للاستقرار المالي.
2. إلزام المصارف التي تعاني من تذبذب في كفاية رأس المال برفع قواعدها الرأسمالية والاحتفاظ باحتياطات قانونية إضافية لتعزيز قدرتها على امتصاص الصدمات المستقبلية.
3. ضرورة التنسيق المستمر بين السياسة النقدية (البنك المركزي) والسياسة المالية (وزارة المالية) لضمان بيئة اقتصادية كلية مستقرة تسند الأداء المصرفي وتعزز الاستقرار المالي الشامل.
4. يوصى البنك المركزي العراقي بضرورة تحفيز المصارف على توجيه رؤوس أموالها نحو استثمارات تنموية ومنتجة بدلاً من الاحتفاظ بها كسيولة عاطلة، لضمان تحول هذه الكفاية إلى "مصدات حقيقية" تدعم الاستقرار المالي.
5. بما أن الاقتصاد الكلي هو المحرك الأكبر للاستقرار، يجب التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية لتقليل أثر الصدمات الخارجية (مثل تذبذب أسعار النفط) على مؤشر الاستقرار المالي التجميعي.

References

1. Dawood, F. A. (2024). Analysis of the dimensions of banking safety and their impact on the financial dimension of sustainability: A case study of the Middle East Bank for Investment and Finance for the period (2015-2022). *Journal of Accounting and Financial Studies (JAFS)*, 19(66).
2. Talhi, K. (2021). Decisions of the Basel III agreement to achieve financial soundness for the financial sector: A case study of the Belgian banking sector. *University of Algiers Journal*, 15(1).
3. Handhal, H. J., & Khalaf, W. J. (2023). Analysis of the relationship of liquidity and credit risks with banking safety indicators in Iraqi private commercial banks for the period (2010-2020). *Journal of Entrepreneurship for Finance and Business*, 4(1).
4. Santoso, W., & Batunanggar, S. (2007). Effective financial system stability framework (Occasional Paper No. 45). The SEACEN Centre. <https://www.seacen.org/file/file/occasional/2007/OP45.pdf>
5. Hassan, Z. H. (2022). Financial safety indicators and their role in improving the performance of the banking sector in Iraq. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences*, 6(19), 72-85.
6. Bitetto, A., Cerchiello, P., & Mertzanis, C. (2021). A data-driven approach to measuring financial soundness throughout the world (No. 199). Department of Economics and Management, University of Pavia.
7. Shabeeb, A. I., & Faisal, F. G. (2024). Analysis of financial safety indicators for the Iraqi banking sector for the period (2009-2022). *Kut University College Journal, (Special Issue: The Seventh Scientific Conference for Administrative and Economic Sciences)*, July 2-3.
8. Yousif, R. A. (2019). The relationship of credit risks with financial safety indicators for banks: An applied study in the Jordan Kuwait Bank for the period 2010-2016. *Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences*, 51(41).

9. Gitman, L. J., & Zutter, C. J. (2012). *Principles of Managerial Finance* (13th ed.). Pearson Education.
10. Fares, A. A., & Kadhim, A. S. (2021). Measuring the relationship between financial safety indicators and profitability indicators: A comparative analytical study of a sample of commercial banks in the Iraq Stock Exchange for the period (2005-2019). *Warith Scientific Journal*.
11. International Monetary Fund (IMF). (2010). *Broadening financial indicators in the Special Data Dissemination Standard (SDDS)*. Prepared by the Statistics Department; Approved by Adelheid Burgi-Schmelz. Washington, D.C.
12. Sangmi MD and Nazir, T.,(2010), "Analyzing financial performance of commercial banks in India: Application of CAMEL model", *Pakistan Journal of Commerce and Social Science*, vol. 4, no. 1.
13. Stanciu, L. (2019). Financial Stability - Fundamental Pillar of Macroeconomic Balance and Stability. International Conference KNOWLEDGE-BASED ORGANIZATION, 25(2), 93–97. <https://doi.org/10.2478/kbo-2019-0062>
14. Dienillah, A.,A, Lukytawati, S.(2018). Impact Of Financial Inclusion On Financial Stability Based On Income Group Countries, *Bulletin of Monetary Economics and Banking*, Volume 20, Number 4,P.P. 430-442
15. Schinasi, G. J. (2004). Defining financial stability (Working Paper No. WP/04/187). International Monetary Fund, International Capital Markets Department.
16. Central Bank of Iraq. (2024). Financial Stability Report 2024 (15th issue, p. 53). Baghdad, Iraq: Central Bank of Iraq.
17. Al-Obaidi, H. J. M., & Maktoof, H. S. (2022). The impact of financial stability indicators on the value of banking sector shares in the Iraq Stock Exchange. *Journal of Management and Economics*, University of Baghdad, (141), 35. <https://doi.org/10.31272/jae.i141.1000>